**ثانياً- التغيرات السياسية والثقافية وتبني ثقافة اللاعنف في المجتمع العراقي:**

أ- تغير نظام الحكم وبوادر نشوء الديمقراطية:

 تعرض المجتمع العراقي بعد ـاريخ 9- 4/ 2003 إلى تحولات مهمة في سلطته السياسية التي عمد الاحتلال إلى تغييرها. وتبع هذا التغير كثير من المتغيرات التي بدأت تفرض نفسها على أرض الواقع، هذه التغيرات ألحقت عديد من التبدلات والتحولات في جوانب الحياة كافة ولاسيما السياسية والثقافية. إذ تعد المؤسسة السياسية هي المسيطرة على المؤسسات المجتمعية الأخرى جميعها فهي مسؤولة عن تنظيم باقي المؤسسات عن طريق إصدار القرارات بشأنها، والإشراف عليها ومراجعتها من أجل خدمة المجتمع بأكمله، وعند تعرض هذا الجزء الحيوي والمهم في المجتمع إلى أو تغير، فان ما يحصل فيها ينسحب على المؤسسات الأخرى في المجتمع، ويؤدي بالتالي إلى تغير في البناء الاجتماعي للمجتم ، لاْن المؤسسة السياسية هي من أهم ما يتألف منه البناء الاجتماعي، ومن الجدير بالذكر أن انعكاس آثار هذه المؤسسة لا يكون على مستوى الفرد أو الجماعة أو المؤسسة وحسب؛ بلْ يمتد تأثيرها على كل البنى التحتية والفوقية للمجتمع. وعلى الرغم من سلبيات ذلك التغير إلى انه جعل المجتمع العراقي أمام خيار تبني مشروع بناء الديمقراطية الحديثة في مؤسساته السياسية وتناقل السلطة السلمي.هذا المشروع الذي خلق أجواء ملائمة لشيوع ممارسات اللاعنف في معارضة الشعب لقرارات السلطة الحاكمة وتداول السلطة.

 أن ظهور الديمقراطية الحديثة في المجتمع العراقي ساعد على فتح الأفق السياسية والاجتماعية داخل المجتمع العراقي في تبني مفهوم اللاعنف، لوجود مقاربة حقيقية بين الدولة الديمقراطية من حيث الممارسة ومفهوم المسالمة في الممانعة والاعتراض السياسي داخل المجتمع، إذ أن كلمة الديمقراطية تعني بحسب معناها الاشتقاقي (حكم الشعب نقسه بنفسه ولنفسه( حكماً يحترم حريات الكائن الإنساني وحقوقه، حريات كل كائن وحقوقه، وحريات جميع البشر وحقوقهم. ولكن ينبغي على الشعب، لتحقيق الديمقراطية، أن يعتنق الفريضة الأخلاقية التي تؤسس للمثال الديمقراطي وهي ثقافة قبول الآخر على اختلافه والإيمان بأخلاق التسامح والاعتراض السلمي المستند على ثقافة اللاعنف.

ب- تعرض الثقافة العراقية للثقافات العالمية:

 شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديد عقد التسعينات عديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالعام تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية. وق نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلاً واسع النطاق حوله من حيث تحديده وآثاره وأبعاده وهو مفهوم العولمة الذي لا يمكن استيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي أحدثتها في جميع المجتمعات. والمجتمع العراقي احد تلك المجتمعات التي تأثرت بشكل ملحوظ بتيارات العولمة بعد الانفتاح الثقافي واستخدام أفراده لأدوات العولمة من الستلايت والانترنيت والهاتف النوال الدولي الذي ظل ممنوعاً طيلة الفترات السابقة، مما جعل أبناء المجتمع العراقي في عزلة عن تيارات التحديث التي تجري في دول العالم المتطور. وبعد سقوط النظام الذي جرم استخدام تلك الأدوات، أصبحت العولمة أمراً واقعياً وعلى الجميع التعامل معها كوضع جاء ليبقى. ما أدخل المجتمع العراقي بالمنظومة الدولية بعد مرحلة انقطاع طويلة جداً، هذا الانفتاح ترك آثار إيجابية ونتائج مثمرة في بنائه الثقافي والاجتماعي، فالمجتمع العراقي أصبح بإمكانه الاتصال بأي مجتمع في العالم، والاستفادة من خبرات المجتمعات المختلفة، وتطوير ميادينه ومؤسساته، وجعله ينظم للقرارات الدولية ويكون خاضع لها ومتأثراً بها للعولمة تأثيرات ثقافية واسعة في الإطار الثقافي للمجتمعات بإدخال مفاهيم حديثة على ثقافات الشعوب المتأثرة، أو تدفع للتخلي عن مفاهيم أمست أكثر عزلة عن الواقع المتجدد للعالم. حتى اْوحت لفظة العولمة في مجال الثقافة بمعناها الاجتماعي أنّ هناك خصائص ثقافية ذات طابع عالمي. خصائص ثقافية متحررة من تأثير ثقافة بعينها وتصلح لأن يأخذ بها الأفراد المنتمون إلى ثقافات ومجتمعات مما تعمل على توحيد القيم الاجتماعية و ظهور ثقافة بلا حدود، وآلة ذلك وسائل الإعلان والإعلام والاتصال والتقنيات. وهكذا دخلت أنماط ثقافية جديدة في البنى الثقافية للمجتمعات ومنها المجتمع العراقي حيث جعلت المجتمع العراقي أكثر دراية بأهمية العمل اللاعنفي في الممارسات السياسية والاجتماعية نتيجة الاطلاع على التجارب اللاعنفية في العالم ومحاولة تطبيقها على الواقع العراقي وذلك يبدو واضحاً من خلال ممارسات بعض الأحزاب السياسية وبعض الأفراد بعد أن غادرنا ما يسمى الحزب الواحد واتجهنا إلى التعددية الحزبية في جو من اللاعنف، كذلك بدأت كثير من المنظمات اللاعنفية بالتشكل داخل العراق على غرار المنظمات العالمية ومستوحاة منها أطر عملها.